

Distr.: General
12 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إيفامب إيمبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال (انظر A/65/438، الفقرة ٢). وبتت في البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٧ و ٣٣، المعقودتين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.27 و 33).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين

ألف - مشروع القرارين A/C.2/65/L.15 و Rev.1

٢ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/65/L.15)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/65/438 و Add.1-3.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

”وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي أحاطت فيه الجمعية علما مع الاهتمام باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المعنون ”متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا“،

”وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بالدور المحوري في الترويج للتعاون الدولي من أجل التنمية، وفي تشجيع اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”وإذ تؤكد من جديد أيضا العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية على كفاءة جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع،

”وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يعنيان ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تؤكّد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والجامعة والحاجة إلى أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر؛ وإذ تعقد عزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية من غايات السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وللإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها إستراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”١ - تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، ولكن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛ وتسلم أيضاً، حسب ما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية، بعدم التكافؤ في تقاسم فوائد العولمة في الوقت الذي توزع فيه تكاليفها بشكل غير متساو؛

”٢ - تؤكّد من جديد الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في الترويج للتعاون الدولي من أجل التنمية، وإلى اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها؛ وتعقد عزمها على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة؛

”٣ - تسلم بأن ثمة حاجة إلى استكمال رفع مستوى الإستراتيجيات والسياسات والنهوج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

”٤ - تؤكّد من جديد الحاجة إلى ترسيخ الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الإسراع بخطى الجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ كامل الالتزامات القائمة بموجب الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

”٥ - تؤكد أن التعاون على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يؤدي دورا مهما في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق أهدافها الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في الترويج للشراكة العالمية من أجل التنمية؛

”٦ - تسلم بأن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة، و بروز نظم قائمة على القواعد تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية باتا يعينان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المخصص للسياسات الداخلية، لا سيما في ميادين التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيرا ما يكون محكوما الآن بضوابط والتزامات دولية وباعتبارات السوق العالمية، وأن على كل حكومة من الحكومات أن تحري مفاضلة بين منافع القبول بالقواعد والالتزامات الدولية، من جهة، والقيود التي يشكلها فقدان الحيز المخصص لسياساتها العامة، من جهة أخرى؛

”٧ - تلاحظ مع القلق استمرار ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وتسلم بأن توفير العمل اللائق ما زال يشكل إحدى أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر؛ وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف، وغير ذلك من الشركاء في التنمية، إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتسق مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتمده منظمة العمل الدولية كإطار عام يمكن ضمنه لكل بلد صوغ رزم من السياسات تتناسب مع وضعها وأولوياتها الوطنية بهدف تشجيع التعافي المتسم بوفرة فرص العمل، والتنمية المستدامة؛

”٨ - تسلم بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل أن يحقق الفقراء ومن يعيشون أسوأ حالات الضعف، أقصى استفادة ممكنة من النمو الاقتصادي والتنمية؛

”٩ - تشدد على أنه ينبغي، لدى معالجة الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متأثرة يكون من شأنها تشجيع تحقيق نمو اقتصادي يكون مستداما وجامعا ومنصفا، وتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى أنه يمكن الاستفادة في ذلك من الجهود المبذولة في

سبيل تحسين الاتساق في السياسات لصالح التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

”١٠- تؤكّد الحاجة إلى أن تسخّر جميع البلدان ما لديها من معارف وتكنولوجيات، وأن تحفز الابتكار إذا كانت تريد تحسين قدرتها التنافسية، والاستفادة من التجارة والاستثمار، وتشجيع التنمية المستدامة؛ وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية اتخاذ إجراءات محددة تشجع على استحداث وتعميم تكنولوجيات تكون ملائمة ورخيصة ومستدامة، ونقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها بشكل متبادل، دعماً لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في تلك البلدان؛

”١١- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن موضوع ”العولمة والاعتماد المتبادل: نمو اقتصادي مستدام وجامع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافاً لصالح الجميع، بما في ذلك خلق فرص العمل“؛

”١٢- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ”العولمة والاعتماد المتبادل“، البند الفرعي المعنون ’دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل‘.“

٣ - وفي الجلسة ٣٣ للجنة، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا عليها مشروع قرار معنون ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ (A/C.2/65/L.15/Rev.1) قدمته اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

٤ - وأعلن أمين اللجنة عن التوصل إلى توافق في الآراء، وأن اللجنة ستنتظر في النص الوارد في الوثيقة A/C.2/65/L.15/Rev.1، باعتبارها مشروع قرار قدمه نائب رئيس اللجنة، جان كلودي بيير (هايتي) بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار .A/C.2/65/L.15

٥ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على التنازل عن تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار .A/C.2/65/L.15/Rev.1

- ٦ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة أنه لا يترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٧ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، أدخل ممثل فرنسا تصويبا على النص الفرنسي لمشروع القرار (انظر A/C.2/65/SR.33).
- ٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.15/Rev.1 (انظر الفقرة ١١).
- ٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار، سُحب مشروع القرار من جانب مقدميه.

باء - مشروع مقرر مقترح من الرئيس

- ١٠ - قررت اللجنة في جلستها ٣٣، بناء على اقتراح من الرئيس، أن توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام المعنون "عرض عام للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد" (A/65/272) (انظر الفقرة ١٢).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضاً إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٣)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي أحاطت فيه الجمعية علماً مع الاهتمام باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة^(٤)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

بما في ذلك قرار الجمعية ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المعنون "متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بالدور المحوري في الترويج للتعاون الدولي من أجل التنمية، وفي تشجيع اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦) على كفاءة جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يعنيان ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والجامعة والحاجة إلى أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر؛ وإذ تعقد عزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية من غايات السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وللإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها إستراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، ولكن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛ وتسلم أيضاً، حسب ما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦)، بعدم التكافؤ في تقاسم فوائد العولمة في الوقت الذي توزع فيه تكاليفها بشكل غير متساو؛**

٢ - **تؤكد من جديد الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في الترويج للتعاون الدولي من أجل التنمية، وإلى اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها؛ وتعقد عزمها على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى**

(٦) انظر القرار ٢/٥٥.

المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - **تسلم** بأن ثمة حاجة إلى استكمال رفع مستوى الاستراتيجيات والسياسات والنهوج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى ترسيخ الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الإسراع بخطى الجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ كامل الالتزامات القائمة بموجب الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٥ - **تؤكد** أن التعاون على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي يؤدي دوراً مهماً في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق أهدافها الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في الترويج للشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٦ - **تسلم** بأن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة، وبروز نظم قائمة على القواعد تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية باتا يعينان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المخصص للسياسات الداخلية، لا سيما في ميادين التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيراً ما يكون محكوماً الآن بضوابط والالتزامات دولية وباعتبارات السوق العالمية، وأن على كل حكومة من الحكومات أن تجري مفاضلة بين منافع القبول بالقواعد والالتزامات الدولية، من جهة، والقيود التي يشكلها فقدان الحيز المخصص لسياساتها العامة، من جهة أخرى؛

٧ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وتسلم بأن توفير العمل اللائق ما زال يشكل إحدى أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر؛ وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف، وغير ذلك من الشركاء في التنمية، إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتسق مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتمده منظمة العمل الدولية كإطار عام يمكن ضمنه لكل بلد صوغ رزم من السياسات تتناسب مع وضعها وأولوياتها الوطنية بهدف تشجيع التعافي المتسم بوفرة فرص العمل، والتنمية المستدامة؛

٨ - **تسلم** بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل أن يحقق الفقراء ومن يعيشون أسوأ حالات الضعف، أقصى استفادة ممكنة من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٩ - **تشدد** على أنه ينبغي، لدى معالجة الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متآزرة يكون من شأنها تشجيع تحقيق نمو اقتصادي يكون مستداما وجامعا ومنصفا، وتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى أنه يمكن الاستفادة في ذلك من الجهود المبذولة في سبيل تحسين الاتساق في السياسات لصالح التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

١٠ - **تؤكد** الحاجة إلى أن تستخر جميع البلدان ما لديها من معارف وتكنولوجيات، وأن تحفز الابتكار إذا كانت تريد تحسين قدرتها التنافسية، والاستفادة من التجارة والاستثمار، وتشجيع التنمية المستدامة؛ وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية اتخاذ إجراءات محددة تشجع على استحداث وتعميم تكنولوجيات تكون ملائمة ورخيصة ومستدامة، ونقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها بشكل متبادل، دعما لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في تلك البلدان؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن موضوع "العولمة والاعتماد المتبادل: نمو اقتصادي مستدام وجامع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافا لصالح الجميع، بما في ذلك خلق فرص العمل"؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل".

١٢ - توصي اللجنة الثانية أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير الأمين العام بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرر الجمعية العامة أن تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "عرض عام للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد"^(١).

(١) A/65/272.